الباب الثانى

إشكاليات بيئية

مقدمات الصحوة

نشأت وتطورت وازدهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية معارف علمية وتكنولوجية وإدارية جديدة، بعد التراكم الهائل للمستجدات المادية الناتجة من فيض بحوث علمية متنامية الوتيرة أجريت في دول العالم المتقدم. ويعطى مثالا دالا على تسارع ذلك الفيض من المعارف بعد الحرب العالمية الثانية أن عدد بحوث الكيمياء التي نشرت في الموسوعة العلمية الشهيرة Chemical Abstracts في الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩٣٧ بلغت مليون بحث، ونشرت المليون الثانية في الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٥٦، أما المليون الثالثة فنشرت ما بين عامي ١٩٥٧، ١٩٥٨. واستفادت دول الشمال الغنية بقيادة الولايات المتحدة من نتائج هذه البحوث لتحويل اقتصادياتها بيسر من نظم إنتاج حربية إلى نظم إنتاج مدنية وخدمية عالية الكفاءة. وزادت مخصصات انتاج السلع الاستهلاكية والخدمية ومعدلات التصنيع الكبير لإنتاج الثلاجات والجرارات والسيارات وبناء ناطحات السحاب ومدن الضواحي وأماكن الملاهي والترفيه. وزادت أيضا مخصصات تصنيع الأسمدة والمخصبات والمبيدات الزراعية، وانتاج البذور والتقاوي والسلالات النباتية والحيوانية ذات القدرة الإنتاجية العالية.

وأدت تلك التحولات إلى تسارع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات غير مسبوقة تاريخيا، وزاد تجمع أعداد كبيرة من الناس في مراكز حضرية وصناعية كبيرة يتجاوز عدد سكان كل منها عدة ملايين، وارتفع عدد المنتوجات

في كافة مجالات الحياة بما فيها عدد السكان في معظم الدول، وتعـــدد ظهـــور مجتمعات الوفرة/الترف affluent societies. وتحولت كماليات وأمـــاني الطبقـــة الوسطى في مجتمع الأمس القريب من تليفون وثلاجة وأثـــاث مـــريح وغـــذاء متكامل وسيارة إلى أساسيات حياتية اعتبرت بمضي الوقت حقا مكتسبا كالمـــاء والهواء.

استنزاف الموارد

ومع توالي ظهور طفرات علمية وتكنولوجية وشيوع نظم الإنتاج الكبيـــر، تشكل لدى بعض رجال الصناعة والاقتصاد وساسة الدول الرأسمالية اقتناع بأنه لا مستحيل على سطح كوكب الأرض. وعمق من هذا الاقتناع تـــوالي ظهـــور إبداعات تسويقية تضخ سلعا وخدمات في أسواق لا تتشبع تلبي رغبـــات بـــشر تستثيرهم دعاية ملحة تدفعهم لطلب المزيد في دوامة استهلاكية محمومة. وقـــد قام الأساس الفكري لمنظري "الثورة الاستهلاكية" على اقتنـــاعهم اليقينـــي بـــأن البشر هم سادة الطبيعة يحق لهم الاستمتاع بمفرداتها ومواردها دون حدود، وإذا ضاقت الطبيعة عن رغبات البشر، فالتكنولوجيا كفيلة بتقديم طبيعـــة موازيـــة. وكان دليلهم الناصع على إمكانيات التكنولوجيا الخارقة هو نمـــوذج تكنولوجيـــا استخراج معدن الألمنيوم من خام البوكسيت بأسعار مجزيـــة أتاحـــت اســـتخدام المعدن في صناعات كثيرة لم يعرفها العالم من قبل بتكلفة اقتـــصادية زهيـــدة، وكذلك الثورة في وسائل النقل والمواصلات عبر الدول والقارات فلم يعد علـــى ظهر الأرض مكان بعيد.

ومع بداية ستينات القرن العشرين بدأ عقلاء ومفكرون يـــدركون أن نظـــم الإنتاج السائدة تسببت بالرغم من كل إيجابياتها في بزوغ ثلاث ظواهر غاية في الخطورة تستوجب دق كل نواقيس الخطر. الظاهرة الأولى هي نهب واستنزاف

الموارد الطبيعية بمعدلات غير مسبوقة في تاريخ البشرية تترك أقل القليل لأجيال بشرية تالية، والثانية هي تراكم الملوثات والمخلفات الخطرة والسامة في الأراضي والمياه والهواء بتركيزات حرجة أحيانا وتفوق النسب المسموحة للنظم الطبيعية ولصحة الإنسان أحيانا أخرى، والثالثة هي هدم منهجي مستمر لموائل طبيعية كانت للعهد القريب آمنة، فانقرضت آلاف الأنواع والسلالات النباتية والحيوانية بتراكيبها الوراثية مما يهدد الاتزان البيولوجي على سطح كوكب الأرض من جهة، ويعرض آلاف التراكيب الجينية التي لا تقدر بثمن للانقراض من جهة أخرى. ومع تفاقم الأوضاع البيئية محليا وعالميا، على اليابسة وفي البحار والمحيطات وفي الغلاف الجوي، بدا جليا أن آليات تحقيق رفاهية البشر المتبعة في ذلك الوقت تضع مستقبل البشر في مسار تصادمي مع صحة النظام البيئي الذي يأويهم منذرا بأوخم العواقب على الجميع.

وترافق إدراك هذه الظواهر مع استرجاع مثقفين وعقلاء لتراث بعض حكماء البشرية المتميزين، كقول نيتشة الفيلسوف الألماني الشهير أن تاريخ الإنسان هو مجرد استمرار لتاريخ النبات والحيوان، فإذا انقرض النبات والحيوان فلابد أن ينقرض الإنسان. وتفهم بعض المثقفين إيحاءات ومقاصد روائع الأدب الحديثة مثل رواية "العالم الشجاع الجديد" التي كتبها الروائي المبهر الدوس هكسلي في أواخر عشرينات القرن العشرين، ورواية " ١٩٨٤" لجورج اورويل في أواخر أربعينات القرن. والعبرة المشتركة في الروايتين هي أن استعمال التكنولوجيا الحديثة لابد أن يرتبط بضوابط أخلاقية، حتى لا ينقلب السحر على الساحر ويتحول حلم الديمقراطية الجميل باستخدام شرير للتكنولوجيا إلى كابوس دكتاتورية عضوض يستعبد فيها عدد قليل من الأشرار شعوبهم باسم الحرية!

وكانت إشكاليات الإدارة البيئية حينئذ عسيرة الفهم لمعظم النـــاس بـــالنظر لمجموعتين من الأسباب المتراكبة. فقد بدا لهم صعوبة التوفيق بـــين متطلبـــات التنمية الشاملة ومتطلبات المحافظة على البيئة من حيث استخدام رشيد للموارد، والتزام بقدرة البيئة على التجدد، وعدم تجاوز قدرتها على هضم المخلفات. ومن جهة أخرى كانت المشاكل الناتجة عن سوء إدارة الموارد تتسم ببطء الظهـــور، فلا تظهر حتى تستفحل في عدة قطاعات عرضية ليس لها ســـوابق فتستعـــصي على الحل. وتقدم قضايا المبيدات الزراعية التي بدأ استعمالها على نطاق واسع منذ خمسينات القرن العشرين نموذجا ناصعا لهذه الإشكاليات، من حيث جوانبها الإيجابية الكبيرة في وفرة الإنتاج وزيادة الإنتاجية الزراعية من جهة، وجوانبها السلبية الخطيرة على البيئة من حيث تلوث الغذاء والأراضي والماء والهواء، ثم تأثيرها على التنوع الحيوي لفترات زمنية قد تصل لعدة عقود من جهة أخرى.

تكامل النظم البيئية

نشرت راشيل كارسون كتابها ذائع الشهرة "الربيع الـــصامت" فـــي عـــام ١٩٦٢، لتثبت بأسلوب الخيال العلمي أنه كما تسرب الغبار الذري من تجـــارب ذرية روسية في سيبيريا إلى الولايات المتحدة ليتراكم في عظام أطفالها وتـــزداد بالتالي احتمالات إصابتهم بالسرطان، فقد تسربت بقايا تراكمات مبيد الـــ د. د. ت. المستخدم في الولايات المتحدة إلى القطب الجنوبي ليقضي تـــدريجيا علـــى طيور البطريق هناك. وخلاصة هذا السياق هي توحد وتكامل النظام البيئي فـــي العالم، فما يحدث في مكان يؤثر ويتأثر بمجريات أحداث أخرى في عدة أمـــاكن من العالم حتى لو تباعدت المسافة أو الزمن، باعتبار العالم نظام مغلق closed system بالمفهوم الثيرموديناميكي الكلاسيكي.

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية

توالت موجات فكرية جديدة في ستينيات القرن العشرين تنادي بضرورة تقييم عواقب استعمال الموارد في منظومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة دراسة أثر وقعها على النظام البيئي المحلي والعالمي، وأصبحت قضايا البيئة من قضايا الرأي العام العريضة، لتعتبر من الفترات المفصلية تاريخيا. وترسخت هذه الموجات الفكرية بعد نشر عدة تقارير علمية موثقة. فقد أكد تقرير للمجلس الدولي للاتحادات العلمية تناقص قدرة النظم الايكولوجية إنتاجيا في كافة بقاع العالم، وأكد تقرير لمنظمة اليونسكو تزايد التأثير الأنثروبولوجي السالب على الموارد الطبيعية وتزايد معدلات تلوث الأراضي والمياه والهواء في معظم أنحاء العالم، وتوصل أعضاء نادي روما وهم مجموعة من كبار المثقفين العالميين إلى سيناريوهات مزعجة للعلاقة بين السكان والموارد على كوكب الأرض، كما أكد تقرير سويدي أن الأمطار الحامضية المدمرة على غابات شمال غرب أوروبا تستعصي على الجهود المحلية التي تقوم بها كل دولة على انفراد وتحتاج تضافر خطط إقليمية ودولية للتغلب عليها.

وتوافقت آراء النخب الثقافية على ضرورة انعقاد مؤتمر دولي لبحث قضايا البيئة، ودعمت عدة حكومات ذلك الاتجاه في شكل مذكرات ووثائق رفعتها للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تبنتها في توصية ملزمة أدبيا في عام ١٩٦٩. وتشكلت لجنة تحضيرية دولية استمرت في عمل دؤوب لمدة ثلاث سنوات لينعقد في نهايتها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في الخامس من يونيو عام ١٩٧٢ في ستوكهلم بالسويد. وكان من الموضوعات التي التفت إليها

المؤتمر موضوع الجفاف الشديد الذي أصاب منطقة الساحل الأفريقي الممتدة من الصومال وأثيوبيا شرقا حتى السنغال غربا في الفترة الطويلة بين أعوام ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣، وما أعقبه من تصحر كاسح اجتاح مناطق شاسعة أودى بحياة مئات الآلاف من البشر وملايين الحيوانات.

وبعد مداولات مطولة توصل المؤتمر إلى عدة قرارات للمحافظة على البيئة للأجيال القادمة، كما قرر إنشاء آلية دولية جديدة لتناول الأمور البيئية هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) ومقرها نيروبي في كينيا. وأنيط باليونيب تنفيذ عدة برامج تستهدف التوعية بالمعضلات البيئية الملحة، وبناء سياسات بديلة لاستعمال الموارد الطبيعية لتقليل الاتجاهات البيئية المعاكسة، وإضافة تحسينات على البيئة البشرية لتحسين نوعية حياة للبشر في الحاضر والمستقبل.

وفيما يخص الجفاف والتصحر أوصى المؤتمر بإعداد خريطة عالمية لأخطار تدهور الأراضي بمقياس رسم مناسب. كما نادى المؤتمر بأهمية دمج البيئة والتنمية في إطار واحد على المستويين المحلي والدولي، يتم فيه حشد الموارد البشرية وتنظيم الجهود وتكريس الموارد محليا وإقليميا ودوليا بشكل منهجي متكامل، بصورة تشابه ما يتم من استعدادات لخوض المعارك الحربية الفاصلة التي لا تتحمل الهزيمة كخيار مطروح، ومن هنا تم صك اصطلاح مكافحة التصحر في أدبيات اللغة الإنجليزية combating desertification. ويعني ذلك من الناحية الذهنية أنه كما يرتدي أفراد الجيش الزي العسكري ويتعاونون كأقصى ما يكون التعاون في الكفاح ضد العدو حتى النصر، فإن الأمة التي يتعرض وطنها للتصحر ترتدي العزيمة وتتعاون كافة قطاعاتها وأفرادها كأقصى ما يكون التعاون في الكفاح ضد التصحر حتى تنتصر عليه.

مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر

مداولات المؤتمر

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٣٣٧ في ١٧ ديسمبر ١٩٧٤ لعقد مؤتمر دولي يتناول التصحر من حيث المسببات والمكافحة باسم United Nations Conference on Desertification والاسم الدارج له هو UNCOD. وساعد علي ترجمة القرار إلى واقع وجود لجنة تحضيرية عالية الكفاءة تشكلت من ممثلين لعدة هيئات دولية منها اليونسكو بخبراتها ودراساتها، ومنظمة الأرصاد العالمية التي تعهدت بإعداد أوراق عمل تربط بين ظاهرتي الجفاف والتصحر.

وكانت التساؤلات الحائرة في ذلك الوقت كثيرة منها هل كان الجفاف في منطقة الساحل الأفريقي دليلا على تغير في المناخ العالمي؟ وهل تمتد الصحراء الكبرى جنوبا، وما هي العواقب التي ترتبت على ذلك بالنسبة للدول الأفريقية المتأثرة؟ وأخيراً ماذا يمكن عمله لتخفيف حدة آثار الكوارث المرتبطة بالجفاف والتصحر؟

وانعقد المؤتمر في مقر اليونيب في نيروبي بكينيا في الفترة من ٢٩ أغسطس حتى ٩ سبتمبر عام ١٩٧٧. وعرض عليه ست دراسات مرجعية للتعاون الإقليمي تتضمن الحزام الأخضر في شمال افريقيا، والحزام الأخضر في منطقة الساحل، وإدارة المراعي في نطاق السودان – الساحل، والخزان الجوفي في شمال شرق افريقيا، ورصد التصحر في أمريكا الجنوبية، ورصد التصحر في جنوب آسيا.

وبالإضافة إلى المناقشات العامة التي جرت في المؤتمر كان الحدث الرئيسي هو مناقشة عمليات وأسباب التصحر وخطة العمل لمكافحته. ووافق المؤتمر على تعريف التصحر باعتباره "انخفاض أو هدم القدرة البيولوجية الكامنة للأراضي الذي يؤدي في النهاية إلى خلق ظروف شبه صحراوية". وتأكد أن التصحر ينشأ نتيجة الجفاف الممتد لفترات طويلة على أراض هشة يساء استعمالها تحت ضغوط بشرية تتجاهل قدرة النظم البيئية على الحمل، كما تأكد أن الصحاري الطبيعية ليست لها علاقة بالتصحر باستثناء هبوب الرياح الساخنة وتحرك الكثبان الرملية.

توجهات وتوصيات المؤتمر

استقرت مناقشات المؤتمر على بعض المبادئ العامة منها أن السبب الرئيسي للتصحر هو التفاعل بين الإنسان والبيئة الهشة في المناطق الجافة، فالإنسان هو بادئ التصحر وهو ضحيته في نفس الوقت، وأساليب استعمالات الأراضي غير المناسبة هي المسبب المباشر للتصحر. وتولدت لدى الجميع قناعة بأن التصحر ظاهرة عالمية والدول التي لا تعاني من التصحر تتأثر به بشكل غير مباشر، وأن التصحر مشكلة خطيرة خصوصا في وقت يفترض فيه زيادة الإنتاج الزراعي لمقابلة احتياجات غذائية لبشر يتزايد عددهم، وأن بعض جوانب التصحر تتطلب عملا عاجلا.

وأصدر المؤتمر في نهاية اجتماعاته عدة توصيات نجملها فيما يأتي:

التوصيات ١-٣: تتعلق بتقييم التصحر وتحسين إدارة الأراضي وإيجاد معايير ثابتة لرصد وتقييم عالمية التصحر، كما تؤكد على تقييم الموارد وحسن إدارتها.

التوصية ٤: تربط التصنيع والتمدن بتطور الزراعة وتأثيرهما المشترك على البيئة في المناطق الجافة وما يرتبط بذلك من تغيرات في الأراضي المجاورة للمدن.

التوصيات ٥-١١: تتعلق بحزمة عمل لتطبيقات علمية وتكنولوجية لإعادة الاتزان البيئي ومنع الإضرار بالبيئة، والتخطيط الجيد الذي يأخذ في اعتباره النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتطوير إدارة الموارد المائية، والاهتمام بتحسين المراعي والمحافظة على التربة والمياه ومنع تملح وصودية الأراضي المروية، وإعادة الغطاء النباتي إلى الأراضي المكشوفة، والمحافظة على أصول الثروة النباتية والحيوانية، ورصد المتغيرات المناخية والهيدرولوجية والأرضية.

التوصيات ١٢-١٧: تهتم بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية لإضافة العنصر البشري في عمليات مكافحة التصحر، وكذلك السياسات الاقتصادية والديموغرافية، وتعميم خدمات كافية للرعاية الصحية الأولية، وسياسات الاستيطان الصحيحة.

التوصيات ١٨- ٢١: تتعلق بالتأمين ضد الجفاف واستعمالات الطاقة البديلة، والتدريب والتعليم والمعلومات، والآلية الوطنية لمكافحة الجفاف والتصحر.

التوصية ٢٢: تتحدث عن تكامل برامج مكافحة التصحر مع خطط التنمية في الدولة باعتباره مشكلة تنموية ذات أبعاد وعواقب بيئية.

التوصيات ٢٣- ٢٥: تتعلق بنظام الأمم المتحدة في أنشطة مكافحة التصحر وتوجه منظمة الأرصاد العالمية ومنظمات الأمم المتحدة إلى فهم أكبر

للمناخ وترجو كافة المؤسسات الدولية للمساهمة في تنفيذ الخطة الموضوعة لمكافحة التصحر.

التوصيات ٢٦-٢٨: تتحدث عن المشاركة العادلة للموارد الطبيعية واحترام الحدود الوطنية والتعاون في إدارة الموارد المائية لعمليات مكافحة التصحر، وتكليف اليونيب بمتابعة تنفيذ برامج عمل اللجان الإقليمية ومجلس التنسيق البيئي، كما تتعلق بالمسائل المالية والمساعدات والمنح وإنشاء جماعة استشارية لحشد الموارد المالية لمكافحة التصحر.

ما بعد التوصيات

أنيط باليونيب متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر، وكذلك مساعدة حكومات الدول المتأثرة لتنفيذ خططها الوطنية، كما أنشأت الأمم المتحدة مجموعة خاصة تحت اسم Inter-Agency Working Group on Desertification باختصار IAWGD لمساعدة اليونيب في مباشرة مهامها، ومجموعة استشارية أخرى هي Consultative Group for Desertification باختصار DESCON. واشترك اليونيب مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في مشروع مشترك تحت اسم United Nations Sudanese Sahelian Office – باختصار UNSO للمساعدة في تعبئة الموارد المالية اللازمة للدول في المنطقة الأفريقية الممتدة من السودان/ الساحل.

وكان المستهدف هو تنفيذ مشروعات التعاون الإقليمي التي أقرها المؤتمر في افريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب آسيا. وانقضت الفترة من عام١٩٧٨ إلى ١٩٨٢ في إنشاء مركز نشاط برنامج التصحر Desertification Programme Activity Centre (DC/PAC) داخل اليونيب وعقد اجتماعات المجموعة

الاستشارية للتصحر DESCON، واجتماعات مجموعات عمل في الهيئات الخاصة بالتصحر IAWGD.

وقد تبين حينئذ عدم وجود قياسات مقارنة لتقييم حالات التصحر على الطبيعة فتقدم العالم الأمريكي الشهير Dregne في عام ١٩٧٧ بمؤشرات وصفية تم تحسينها عام ١٩٨٣على خريطة للعالم بمقياس رسم ١: ٢٥ مليون. وتعطي المؤشرات درجة "بسيط" للتصحر إذا كان الغطاء النباتي بحالة جيدة والتجريف والتملح قليل جدا وانخفاض المحصول أقل من ١٠%، و"متوسط" إذا كان الغطاء النباتي مقبول والتجريف والتملح بسيط وانخفاض المحصول في حدود ١٥%، "وشديد" إذا كانت الغطاء النباتي ضعيف والتجريف والتملح شديد وانخفاض المحصول في حدود ٥٠ إلى ٩٠%، وأخيرا تقدير "شديد جدا" إذا كان الغطاء النباتي غائب تقريبا والتجريف والتملح شديد جدا وانخفاض المحصول يتعدى ٩٠%.

وتقدم الدكتور القصاص بمؤشرات أكثر موضوعية أعاد التنويه بها في كتابه "التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة". وتضم المؤشرات مجموعة طبيعية منها عمق الأرض ومحتواها من المادة العضوية وخصوبتها، ونسبة ملوحة وصودية الأرض والمياه المستعملة للري، ونوعية بناء الأرض وتواجد طبقة صلدة على سطحها، وتحرك الكثبان الرملية في المنطقة. ومن المؤشرات البيولوجية كثافة الغطاء النباتي، وكمية الكتلة الحيوية أو كمية المحصول النباتي والحيواني لوحدة المساحة، وكمية ونوعية النباتات والحيوانات السائدة. وتشمل المؤشرات الاجتماعية/الاقتصادية استخدامات الأراضي والمياه، نمط واستقرار التجمعات البشرية، أحوال الصحة العامة للسكان، الحراك الاجتماعي، نمط الملكية والحيازة. وهكذا اكتملت الخطوط العلمية اللازمة

لتطبيق ما اتفق عليه علماء عظام أجهدوا أنفسهم لخدمة البشرية، ثم تبين أن وقائع الحياة كانت أكثر تعقيدا مما يتصورون كما سيتضح في أبواب تالية.

ويتبقى القول في نهاية هذا الموضوع أن وقع مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر كان متواضعا على أراضي المناطق الجافة حتى بدايات تسعينات القرن العشرين. ويرجع ذلك لعدة أسباب منها أن مشروعات المؤتمر لم تأخذ أولية واجبة في المؤسسات والدول المانحة وبالتالي لم تتوفر للدول النامية ما يكفي من اعتمادات مالية لتنفيذها. فالثابت أن خطط مكافحة التصحر لم تحظ بالأولوية الكافية، لا من جانب حكومات البلدان المتأثرة ولا من قبل مانحي المعونة الدولية. وتشير تقديرات عام ١٩٨٠ إلى أنه كان يتعين إنفاق ٤,٥ بليون دولار كل سنة لتنفيذ خطط العمل بطريقة سليمة: منها ٢,٤ بليون كانت مطلوبة في البلدان التي اعتمدت بشدة على المعونة الخارجية، ولم يقدم بالفعل سوى ربع المعونة اللازمة، أي ٠,٦ بليون دولار. وفي هذه الأثناء وضعت ٢٠ حكومة فقط أي أقل من ربع عدد الحكومات التي كانت بلدانها متأثرة بالتصحر، خططاً وطنية لمكافحة التصحر بحلول عام ١٩٩١ بعد مرور ١٤ سنة من الاتفاق على خطة العمل.

كما لم تقم الدول النامية بدمج مشروعاتها لمكافحة التصحر مع خططها العامة للتنمية بل نظرت إليها كمشروعات إصحاح بيئية، ولم يتم استثارة حماس الناس المحليين المتضررين بما فيه الكفاية لضمان مشاركتهم بصورة إيجابية لمصلحتهم ومصلحة الدولة، وأخيرا فقد اعتبر البعض أن الوسائل التكنولوجية الحديثة يمكن استعمالها كوسيلة ناجزه للتعامل مع مسببات التصحر دون إعطاء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أهمية تستحقها.

مؤتمر البيئة والتنمية والأجندة ٢١

استمرت معاناة الناس في الدول المتأثرة بالتصحر دون بارقة أمل حتى بدأ الحديث عن مؤتمر تحت مظلة الأمم المتحدة يتناول قضايا التنمية والبيئة على كوكب الأرض. وعقد المؤتمر فعلا في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل باسم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية United Nations Conference on Environment and Development واختصاره الشهير UNCED في الخامس من يونيو ١٩٩٢ بعد عشرين عاما من مؤتمر ستوكهلم للتذكرة بتواصل سعي المفكرين والمثقفين نحو خير البشر والبشرية.

وشارك في أعمال المؤتمر نحو مائة من رؤساء دول وحكومات العالم ولذلك سمي بقمة الأرض Earth Summit. واستمرت أعمال المؤتمر أسبوعين حافلين أنتج في نهايتهما عدة وثائق هامة هي أجندة القرن الحادي والعشرين أو الأجندة ٢١ اختصارا وهي خطة عمل عالمية تحدد أسس التنمية المستدامة والجهد الوطني والعالمي لتحقيقها، وإعلان ريو ويتضمن عددا من المبادئ والتوجهات العامة، وهيكل عام لتنمية الغابات وصيانتها، واتفاقية إطاريه لتغير المناخ، واتفاقية دولية للتنوع البيولوجي، وقرار تشكيل لجنة حكومية دولية لإعداد اتفاقية دولية للتصحر.

وتستهدف الاتجاهات الرئيسية للأجندة ٢١ تجميع وتكامل الاهتمامات المشروعة بالبيئة في إطار عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن تبين للكافة أن الخطط والبرامج والسياسات التي تتبنى عمليات التنمية المتكاملة تكون أقرب للنجاح مقارنة بأخرى تتناول المشكلات بصورة قطاعية منفصلة. وتتكون الأجندة من أبواب متتالية تقع في أربعة أجزاء يختص أولها بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ويتضمن سبعة أبواب هي التعاون الدولي، ومكافحة الفقر، وأنماط الاستهلاك، والجوانب الديموغرافية، وحماية صحة الإنسان، والمستوطنات البشرية، والاعتبارات البيئية في صنع القرار.

ويختص الجزء الثاني من الأجندة بصيانة الموارد للتنمية ويتضمن ١٤ بابا هي حماية الغلاف الجوي، وتخطيط موارد الأراضي، والغابات، ومكافحة الجفاف والتصحر (الباب الثاني عشر)، والتنمية المستدامة للجبال، والنهوض بالزراعة والتنمية الريفية، والتنوع البيولوجي، والتكنولوجيا الحيوية، والمحيطات والبحار، والمياه العذبة، والمواد الكيماوية السامة، والمخلفات الخطرة الصلبة والسائلة المشعة.

ويختص الجزء الثالث بتعزيز دور الفئات الرئيسية ويتضمن تسعة أبواب هي المرأة، والشباب والأطفال، والسكان الأصليين، والمنظمات غير الحكومية، والمحليات، والعمال، والتجارة والصناعة، والعلم والتكنولوجيا، والمزارعين.

ويختص الجزء الرابع والأخير بوسائل التنفيذ ويتضمن ثمانية أبواب هي الموارد والآليات، ونقل التكنولوجيا، والعلم للتنمية، والتعليم والتدريب والتوعية، وبناء القدرات، والترتيبات المؤسسية، والآليات القانونية، والمعلومات لصنع القرار.

وقد فصل الباب الثاني عشر للأجندة ٢١ موضوعي التصحر والجفاف من حيث المسببات والنتائج والحلول إضافة إلى أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية وربط جهود مكافحة التصحر مع التنمية المستدامة. وتزيد حدة إشكاليات التنمية والتعرض لأخطار التصحر والجفاف في الدول النامية (دول الجنوب) بالنظر إلى ضعف بنائها المؤسسي وقلة مواردها وتهالك بنيتها التحتية وانتشار الفقر، ومن هنا تأتي أهمية مساهمة الدول المتقدمة/الغنية/المانحة/ دول الشمال في تنفيذ عمليات المكافحة في الدول النامية لتستفيد منها جميع الأطراف. وتوجه مؤتمر قمة الأرض بالرجاء للأمم المتحدة لإعداد اتفاقية دولية لمكافحة ظواهر وآثار التصحر والجفاف وخصوصا في أفريقيا حيث وصلت حدة هاتين الظاهرتين إلى درجة بالغة القسوة لتفرز ما عرف "بمهاجري البيئة".